عرض كتاب

د. نادية محمود مصطفى، العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).

إعداد: ماهيتاب منتصر

أولًا: التفكير الأول في بنية النص وحجته:

تتشكل بنية النص من مقدمة وعدد من الأجزاء المتقاطعة التى تحاول إيجاد العلاقة بين عدد من التصورات التي تربط بين التغير العالمي وكونية مفهومي الديمقراطية والعدالة الإنسانية من خلال استقراء حالة العلم من منظورات متعددة، ثم الانتقال إلى المنظور الإسلامي للبحث في رؤيته حول تلك المفاهيم واستلهامها لفهم إرادة الشعوب عقب الثورات العربية والمسارات الممكنة للتغير العالمي. والأجزاء المتقاطعة هي: **مقدمة: حول العلاقة بين السلطة والمعرفة: نحن والغرب في حروب القوة والقيم والثورات، الفصل التمهيدي: النظام العالمي بين الإصلاح والتغيير (قراءة في الأزمات العالمية من منظورات مقارنة)، الفصل الأول: حالة مراجعة العلم ومفهوم الديمقراطية العالمية من منظورات مقارنة، الفصل الثاني: لماذا هناك حاجة إلى إعادة التفكير في الديمقراطية العالمية؟، الفصل الثالث: هل يتناول الجدل حول الإسلام والديمقراطية أبعادًا عالمية؟، الفصل الرابع: تغيير عالمي من أجل عدالة إنسانية: من منظور حضاري إسلامي، خاتمة: الثورات العربية والثورات المضادة في النظام الدولي: اختبارات جديدة للديمقراطية والعدالة العالمية.**

وتتمثل الأطروحة الأساسية في مقدمة النص في: "ما الجديد في العالم؟"، كيف يتغير العالم والنظام العالمي وتداعيات ذلك على العالم الثالث ومن داخله العالم الإسلامي كدائرة حضارية لها خصوصيتها وتصورها التاريخي والحضاري المتباين. فالتغيرات التي تُشكِّل العالم في مراحل تطوره ينتج عنها مفارقات تجعل تيارات تركن إلى الحفاظ على الوضع القائم في النظام العالمي والتلجيم على قدر الإمكان لنتائج التغيرات ومساراتها، وفي المقابل هناك تيارات أخرى تنشط في اتجاه التغير؛ لأن ما هو عالمي ليس ممثلًا على نحو مُنصف لما هو موجود في واقع العالم. فالجدالات بين تلجيم التغير وتفعيل التغير انعكست بتداعياتها على واقع الحقل الأكاديمي، ففي الفترة الواقعة بين نهاية الحرب الباردة وأحداث سبتمبر 2001 طرحت الدوائر الأكاديمية ضرورة تأسيس منظورات حضارية ترسخ للتعددية وعالمية علم العلاقات الدولية، أما في مراحل التغير في الواقع (الممتدة في مراحل الثورات التغيرية) طرحت بضرورة التأسيس لنظريات نقدية ترسخ لحقيقة التغير العالمي وتفكيك احتكارية العلم وعالميته المزيفة التي تختزل كونيته في منظوراته ذات المرجعية الغربية.

يقوم النص بالأساس على "محاولة فهم معضلات النظام العالمي بعدسة منظورات مقارنة داخل حقل العلاقات الدولية"، ثم نجد أنه في التفاصيل الشبكية للنص يجوب حول قضية الديمقراطية والعدالة العالمية من منظورات نقدية تهدف للتغير –في سياق ثوري متواجد في دائرة حضارية متباينة ولكنها ليست متقابلة في مطلقها مع السياق الغربي السائد– مع تحديد ملامح وتصورات "المنظور الحضاري الإسلامي" حول تلك القضية كتراكم في الخبرة العلمية لمُؤسس هذا النص.

كما يأخذ النص التفكير في اتجاه مآلات الثورات العربية ومستقبلها الذي أصبح بمثابة الأداة التي تستند إليها عملية التحول العالمي للسيطرة عليها من قِبلَ القوى المهيمنة من أجل إجهاض التغير وإبقاء الوضع الحالي ولكن في ثوب تغيري ظاهري، وما هي الأدوات المُستخدمة في واقع التقييد؟ وكيف يمكن موضعة مستقبل الثورات ومشاركة التيارات الإسلامية في الحكم بداخل الخطابات العالمية الداعية للديمقراطية العالمية والتعددية؟ وقد تعكس خريطة التساؤلات تلك مدى أهمية الخارج في التأثير على خبرات الداخل الساعي للتغير.

ثانيًا: بنية النقاشات الأكاديمية لأزمات العالم المتغير:

قد يحاجج النص أن العالم في حالة تغير، فدخول العالم في تفاعلات نظمية ووقائع مستجدة بدأ من الأزمات الاقتصادية العالمية، فالثورات المحلية ذات التأثير الإقليمي والعالمي، ثم حركات التحرير والمقاومة الاستقلالية

في أرجاء العالم الثالث، ثم الحروب الإقليمية والعالمية والانقلابات العسكرية في ظل الدولة الحديثة بعد الاستقلال، فرض ذلك تحديًا في مواجهة القوى الكبرى بداخل النظام في علاقاته التوازنية–مهيمنة مع باقي أطراف العالم المفعول به وفي قلبه دائرتنا العربية والإسلامية كما يتصوره النص.

فواقع تلك التفاعلات أفرزت مركزية القوة العسكرية والسيطرة على الاقتصاد العالمي من قِبلَ الولايات المتحدة مع فرض منظومة القيم الغربية، وذلك تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. ورغم مرور الطرف المُهيمن بعدد من الأزمات إلا أن طرق إدارته كانت تطرح تساؤلًا حول إمكانية التكيف معها أو اعتبار هذا بداية التغير والتحول. ولكن يحاجج النص أنه رغم إمكانية التعامل مع واقع التغير إلا أن هناك أزمات مستدامة التجدد (أزمة الرأسمالية والليبرالية العالمية وقيادة العالم، أزمة عالمية منظومة القيم السائدة نموذجًا). فأزمة القيم–باعتبارها الأهم وفقا للنص– طرحت ذاتها على واقع النظام العالمي خاصة بعد أحداث سبتمبر والصراعات القائمة على أبعاد دينية، ثقافية، عرقية، وحضارية، وهذا ما فرض كثافة الاحتياج إلى صعود دراسة الأبعاد القيمية والثقافية في حقل العلاقات الدولية بعدما أصبحت تداعيات التعامل مع تلك الأزمة تضع بنتائجها على الشعوب وليست فقط الحكومات، وهذا طرح الحديث عن الواقعية–القيمية. وأصبح محك التحول يقوم على "ما هو قيمي" في حين أن التغير قد يكون في هيكل توزيع القوة المادية، وهذا ما قد يدلل على أن القيادة العالمية تتطلب تفوقًا ماديًا ومعياريًا عالميًا من خلال إضفاء طابع العدالة العالمية وليس فقط الحرية والديمقراطية العالمية.

ونتيجه لذلك أصبحت النقاشات الأكاديمية منذ 2008 تدور حول التغير العالمي (فرع دراسات التحول العالمي) عاكسة التقابل بين المنظور الواقعي (السائد منهاجيًا وأنطولوجيًا) والمناظير مابعد الوضعية (النقدية نموذجًا)؛ حيث تتمثل محاوره في ضرورة مناقشة:

1- انحدار القوة الأمريكية.
2- إعادة هيكلة بنية النظام الرأسمالي العالمي.
3- القيم المتقابلة والتعامل معها (الديمقراطية الليبرالية التمثيلية/العدالة الاجتماعية، مركزية حضارية/تعددية حضارية نموذجًا).

وعليه فجوهر تلك النقاشات تدور حول دخول الولايات المتحدة في مرحلة "خبو"، وذلك ما يختلف عن النقاشات التي تواجدت بعد انتهاء الحرب الباردة التي تمثلت مركزيتها في تفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي.

ومن واقع الأزمات السابقة اتجه البعض بطرح ضروب الحل على نحو تفريعي لفهم طبيعة الأزمات العالمية من منظور علم العلاقات الدولية المقارن؛ فمنهم من راح إلى ضرورة الإبقاء على أن الولايات المتحدة قوة عظمى وستبقى كذلك والدعوة لتأهيل سلطتها في إطار تعددي؛ لأن أمنها من أمن العالم. وعليه يرى هذا التيار أن الإصلاح وليس التحول في هيكل القوة العالمية ومضمونها الرأسمالي ضروري لإفراز قيادة من نوع جديد للولايات المتحدة تأخذ في الاعتبار تعقيدات العالم ووضع استراتيجية تشاركية تعاونية مع إدارة اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب. بينما يرى البعض الآخر أن هناك قوى أخرى قد نشأت لابد من اعتبارها في النظام العالمي.

في المقابل يأتي التيار النقدي القائم على التحول في النظام العالمي؛ حيث ينطلق من الأبعاد المعيارية في تحديد أسباب الأزمات وعواقبها وكيفية إدارتها. فهناك مداخل تركز على الأزمة في سياقها النظمي الكلي في إطار التاريخي والمعاصر لفهم التحول في هيكل النظام العالمي والتركيز أيضا على هياكل المؤسسات وما يتصل بها من أفكار، وهناك مداخل تركز على أزمة القيادة العالمية وأنحدار القوة الأمريكية. في المقابل يتوجه

التركيز إلى خبرات ناجحة (الصعود الصيني نموذجًا)، وهذا ما يطرح النظر لإعادة فهم النفوذ العالمي بين القوة الصاعدة والسائدة.

ثالثًا: مراجعات في طبيعة العلم واستدعاء الأبعاد القيمية:

يطرح النص تحركات العلم بمنظوراته المختلفة وحالة المراجعات التي طرأت عليه وموقفه من الإسلام، فهناك تيار يتعامل مع الإسلام كظاهرة وليس كمرجعية، وهناك من يستدعيه في خريطة جدالات معقدة إما لاتهامه أو الدفاع عنه. فإعادة النظر في العلم يطرح حالتين وهما:

1- الأولى: أن تلك المراجعات تدعي إما عالمية العلم أو تعددية المنظورات الحضارية وهذا ما يجعل العلم عالميًا.
2- الثانية: أن تقاطعات القيمي-المصلحي وكذلك الدوائر الداخلية بالخارجية، وذلك بعد نهاية الحرب الباردة تجدد الاهتمام بها في علم العلاقات الدولية بعدما أضفت الحداثة فكرة العلم الخالي من القيم وعلمنة العلم وفرض حدود جامدة بين التخصصات المُكمَّمة. وهذا ما استدعى الحاجة لتنظير "المابعديات" مثال ما بعد الحداثة، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد العلاقات الدولية. مع استحضار الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية في ظل فواعل وعمليات مُستحدثة.

وعليه يطرح النص أن استقدام قضية الديمقراطية في دراسات نظرية العلاقات الدولية يعد نموذجًا واضحًا لخلخلة الحدود بين نظرية العلاقات الدولية ونظرية النظم المقارنة والنظرية السياسية واستدعاء الفكر والفلسفة والاجتماع في الدراسات الدولية. هذا يبرز صعود الأبعاد القيمية إلى جانب السلوكية على مستوى المنهاجية، والقضايا، والموضوعات. فالحديث عن الديمقراطية العالمية أتاح المشاركة في مساحات التنظير من قِبل المنظورات غير الغربية.

رابعًا: الديمقراطية العالمية: الجدالات بين ما هو قيمي/مادي والتشكيك في نطاق كوزموبوليتانيتها:

يرى النص أنه رغم تصاعد مفهوم "الديمقراطية العالمية" بين الخبرات الغربية وغير الغربية، إلا أن الثابت هو عدم الاتفاق حول "طبيعة" المفهوم وليست "تطبيقه" حتى من داخل المنظورات الغربية. وهذا ما أظهر عددًا من الاتجاهات، وهي كالتالي:

- اتجاه "عولمة الديمقراطية": يدرس ما تضعه العولمة من تحديات للديمقراطية (داخل الدول الديمقراطية). بمعنى أثر القوة الخارجية على المؤسسات والعمليات الداخلية للديمقراطية. أي أن محور التركيز على نظام عالمي جديد بعد حل مشكلات الديمقراطية القائمة ونقل نموذجها للخارج.
- اتجاه "إضفاء الطابع الديمقراطي على العولمة": يدرس ما تضعه العولمة من تحديات لكيفية جعل العالم ديمقراطيًا؛ بمعنى بسط الديمقراطية على المساحات غير الديمقراطية، والاحتياج لمؤسسات وعمليات ذات طابع ديمقراطي لإصلاح العالم غير الديمقراطي. أي أن محور التركيز على نمط جديد من الديمقراطية لإنزالها على العالم.

وهذا ما يفسر أن المجادلات حول طبيعة المفهوم في نظرية العلاقات الدولية يعكس واقع خريطة التحولات العالمية الحركية سواءً على مستوى النظام العالمي أو الدول القومية بفواعله وقضاياه الجديدة والمتشعبة. فتلك التحولات يسرت الكشف عن جَوْر السياسات التشريعية العالمية وهذا ما فتح الحديث عن "عجز ديمقراطي على

المستوى العالمي" المتمثل في انتفاء إرادة المنظمات الدولية في مواجهة الدول الأعضاء بها، وعجز الاتفاقات الدولية عن احترام إرادات كافة الشعوب.

كما يحاجج النص أن هناك جدالات حول أن الديمقراطية لصيقة بالدولة، في المقابل يرى البعض الآخر أن اختزال الديمقراطية على الدولة القومية لم يعد مقبولا في عصر العولمة. وعليه يتسائل النص عن العلاقة بين تطبيق الديمقراطية على المستوى الدولي والقومي، وهل نجد أن التماهي بين المستويين حتمي أم يمكن الفصل بينهما؟ كما طرحت الجدالات تحاوراتها حول كيفية تطبيق الديمقراطية؟ هل من خلال المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أم مشاركة الأفراد في النظام العالمي؟

ويتصور النص أن الحديث عن الديمقراطية العالمية والحكومة العالمية ليس بجديد، كما أنها ظهرت في المنظورات المثالية والواقعية على حد سواء خاصا بعد انتهاء الحرب الباردة خوفًا من نشوب حرب نووية. ولكن الإشكالية تكمن في فقه الأولويات النوعية التي تظهر جليًا في جدلية العلاقة بين الأفكار والقيم من جانب وبين هياكل القوة المادية من الجانب الآخر، كما أن جدالات المفهوم امتدت إلى مدى "كونية" أو عالمية الديمقراطية وفلسفتها ومرجعيتها، هل الديمقراطية الكوزموبوليتانية تعبير عن هيمنة القيم الغربية وأن ذلك يعد وسيلة للتزييف أم أن هناك قيم كونية مشتركة بين كافة الحضارات يمكن قبولها؟

وانطلاقًا من واقع مساحات اهتمام النص، قد سجل ملاحظاته حول جدال الديمقراطية الكوزموبوليتانية التي تتمثل في التالي:

- التشكيك في كونية المفهوم لطغيان الجانب الليبرالي والمركزية الأوروبية عليه.
- فتح الحوار مع السياق غير الغربي يستند إلى شروط التى تتمثل بالأساس في "الديمقراطية" وهذا ما يُدخل التوتر بين تصور كل سياق حول ماهية الديمقراطية؛ حيث أن ذلك يخلخل خصوصية تصور كل سياق معرفي حول ماهية المفهوم.
- محاولة التفكير في ثنائيات الشعوب/ الدول، الديمقراطية/ منع الحرب، الداخلي/ الخارجي، الخصوصية/ الكونية، الحضارية الغربية/ غير الغربية.
- طرح تصورات نقدية من داخل المنظومة الغربية حول إعادة التفكير في العلاقة بين الديمقراطية والعولمة، فالأخيرة قد أثرت على الأولى من واقع حركة اتساع السوق والسيطرة الاجتماعية ومن ثم الإقصاء الاجتماعي فالنشوء لحركات اجتماعية مناهضة لتحديات العولمة.

<u>خامسًا: العلاقة الكونية بين الإسلام والديمقراطية: نحو ضرورة تأسيس منهاجية إسلامية لقراءة العلاقة بين الداخل والخارج:</u>

يضع النص خرائط لأهم التيارات الجدالية حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية لتبيان ماهية أنماط التباين في المدارس الفكرية الإسلامية حول تصوراتهم عن تلك العلاقة في أبعادها العالمية، كيف يتشكل هذا التباين؟ ولماذا؟ ماهية أنماط العلاقة بين الداخل والخارج في التأصيل الإسلامي حول الديمقراطية العالمية سواء على مستوى الممارسات أو التنظير؟ ودور الدين في التنظير المقارن من أطر حضارية متنوعة كمساهم وليس مجرد عائق أمام الحداثة.

كما يتحقق النص من حقيقة مفاداها أنه لانشغال دائرة الجنوب (في قلبها الدائرة الإسلامية) بتداعيات العولمة والتحول الديمقراطي، نتج عن ذلك قصور تنظيري حول مفهوم الديمقراطية العالمية من منظور دائرة الجنوب. وهذا ما يحاول النص –فيما سيلي– مَلأه من خلال النظر في التصورات التاريخية والفكرية لفقه السياسي

الإسلامي الداخلي، فقه العلاقات الدولية في الإسلام، ونمط العلاقة بين الداخلي والخارجي في التأصيل التنظيري الإسلامي المعاصر وأيضًا في الممارسات.

أحد الاقترابات من تراث الفقه السياسي الإسلامي تشير أنه قد مَرّ بحالات المُلك الاستبدادي، كما أن المعمورة كانت مُقسمة إلى دار السلام ودار الحرب وأن هذه هي بناية العلاقات الدولية في التراث الإسلامي. إلا أن النص يرى أن تلك القراءة للتراث تضفي عليه طابع التحيز ضده، فلا يُمكن اختزال تراث بأكمله في مساحات الضيق ما بين الاستبداد الداخلي وثنائية الحرب/السلام الخارجية؛ حيث يرصد النص نماذج متحيزة ضد الإسلام (استشراقية نموذجًا) على نحو تفتقد معه إلى منهاجية رصينة لإثبات والتعزيز من تبصّراتها؛ حيث تتخذ تلك النماذج من قضية الجهاد مثالًا على التواء التطور في اجتهاد الفقه الإسلامي لإضفاء الشرعية على الواقع المأزوم، واتضح ذلك –وفقا لتلك النماذج– بعد التخفيف من واجب الجهاد نظرًا للانتكاسات التي ضربت الدولة الإسلامية. في المقابل يطرح النص منظومة من الدراسات التي تضع الإسلام في دائرته السياقية الحضارية الحقة التي تنم عن رؤية للعالم، وبالمثل تتخذ تلك الدراسات من الجهاد والتعامل مع الأسرى في الفتوحات الإسلامية نمطًا للممارسة الحضارية القيمية.

فيما يتعلق بعلاقة الداخل بالخارج في التصور الإسلامي على المستوى الدولي تنظيريًا وواقعيًا، نجد أن النص تبنى الرؤية التأصيلية التي ترى أن خصائص التصورات الإسلامية الدولية ما هي إلا امتداد للداخل المسلم. ولكن فقر الاهتمام بدراسة التعامل الدولي دفع النص حول ضرورة التأسيس لعلم منتظم حول القيادة الإسلامية للاستراتيجية الدولية والتعامل الإسلامي الدولي في ظل الأزمات التي تمر بها الأمة. وأن قضايا الخارج من منظور إسلامي لن يمكن اختزالها في السلام والحرب، إنما تمتد لموضوعات العمران، التدافع، والتعارف.

كما يضع النص مساحة لتأسيس منهاجية إسلامية لدراسات الديمقراطية انطلاقًا من الخصوصية المسلمة، للبحث عن نوعية الديمقراطية التى نحتاج إليها. فسبب الجدالات في المنطقة حول عجز القدرة عن الاتفاق على نموذج ديمقراطي يعود إلى التباعد بين الحوار العلماني–الإسلامي حول إمكانية إيجاد مساحات مشتركة لمفهوم يجمع بين منتوج الخبرتين، الدعم الأوروبي والخارجي للتكريس من حالة "الوضع القائم" حفاظًا على أمنها من الجنوب واقتصادها من قضايا الهجرة واللجوء، عدم وجود صيغ تعاونية تعمل على مساندة البرامج ذات الامتداد الأكبر للناس وليس فقط التركيز على النخب، عدم وجود الرغبة في تغير الاقتناع بمناهضة تواجد الدين في المجال العام، والإصرار على ثنائية الإسلام/الديمقراطية، والدين/السياسة.

كما يحاجج النص أن الخبرات المسلمة على مر فتراتها التاريخية تركت موروثًا كثيفًا حول الممارسات القديمة الحديثة التى تُلصق في اللحظة الآنية فقط بالخبرة الحداثية الغربية؛ فالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعريف السياسي بأبعاده الرَحْبة المتقاطع بها الإنساني والمدني، تواجدت في التفكير الإسلامي.

<u>سادسًا: تأصيل رؤية إسلامية لمفهوم الأمة والتغير العالمي:</u>

قد يعمل النص على تجديد ذاته من خلال التذكير الدائر حول أن جدال الديمقراطية يتسم بشيء من التأرجح الواضح، ففي حين أنتجت الآلة الفكرية الغربية تراكمًا كثيفًا من التصورات التنظيرية حول الديمقراطية العالمية، أصبح شاغلها كيفية تطوير الديمقراطية في ظل العولمة، في المقابل ظلت مشكلة العالم الإسلامي في عملية "النقل" وليس التطور؛ أي كيفية نقل الديمقراطية من سياقات وغايات مختلفة على نحو يستدعي ضرورة التفكير عند حدوث ذلك "النقل"، وهل هناك بديل عن تلك العملية؟

وعليه يطرح النص تساؤلًا حول "لماذا يتم الاقتراب من قضية التغير العالمي من رؤية إسلامية كلية نُظمية ونحو عدالة إنسانية؟ وكيف يمكن استحضار الدين والقيم بصفة عامة في هذا التغيير؟ وعليه يقدم النص نماذج من منظور إسلامي حاولت الاحتكاك بتلك التساؤلات؛ حيث تتلخص تصوراتها حول مناقشة علاقة الفرد بالجماعة والعام بالخاص، والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني "غير الديني" وهذا يعني أن المجتمع المدني الإسلامي ليس هو المعضلة في حد ذاته، ولكن تحديات التقسيم الحضري وهيكلية المدن التي أصبحت تشكل تهديدًا على الأمن الإنساني، ومشكلة الرأسمالية التي تعمل في سبيل تأمين السوق على حساب أي اعتبارات أخرى، وهذا ما يؤثر على إتاحة الفرص لحوار ديمقراطي مُنصف.

كما تعالج تلك النماذج الضوابط المنهاجية ومصادر بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية القائمة على أساس شرعي، وهذا ما يفتح باب الحديث حول إشكالية الثابت والمتغير وأنه لا يمكن الفصل بين الممارسة المتغيرة والبعد القيمي الثابت في العلاقات الخارجية من منظور إسلامي. وذلك مع طرح رؤية حضارية كونية قرآنية كمنطلق للإصلاح الإنساني في العلاقات الدولية المُستندة على الدعوة، الجهاد، القوة؛ حيث توضح تلك الرؤية أن الحرب لم تكن هي الأساس وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية الدعوة وهي أساس العلاقة مع الآخر للتعارف معه وليس لإقصاءه أو استبعاده؛ ذلك لأن العلاقة بين الفرد، الجماعة، الدولة، العالم علاقة تحاضنية تتجسد في تآلف المجموع على اختلافاتهم في مفهوم الأمة باعتباره من تأصيل إسلامي لوصف نموذج محدد للوجود الجمعي الإنساني. كما أن المحور الأساسي للأمة هو العقيدة ذات الكيان الثقافي، الاجتماعي، الإنساني، الحضاري.

الخاتمة: إرادة الشعوب فاعل التغير:

يختتم النص بالجدال حول الديمقراطية والتغير العالمي بين المنظورات التقليدية والنقدية (الإسلامية جزءًا منها) والتأكيد على أن التغير العالمي يتطلب الدعوة للعدالة الإنسانية وليس فقط من خلال الديمقراطية العالمية وذلك عقب ثورات الكيان العربي على أنها دليل تقاطع الداخل مع الخارج، فالتمرد والرفض جاء على الاستبداد والفساد الداخلي وأيضًا على التبعية والهيمنة، وهذا اختبار هام لمدى مصداقية الجدالات النظرية والفكرية حول الموضوع.

كما يمر النص على عدد من الثورات التي حدثت منذ القرن التاسع عشر حتى الآن وما لها من تأثيرات واضحة على بنيان النظام العالمي. وهذا ما حفز النص بتحليل التفاعل الأمريكي مع النماذج المختلفة للثورات في العالم الثالث (العالم الإسلامي جزءًا منه) بتعددية الفترات التاريخية لاستوضاح مستقبل واقع ما بعد الثورات وتأثره بالنظام العالمي وهل يُشكل ذلك التفاعل تقييدًا؟ وكيف شكلت تلك الثورات تحديات أمام النظام العالمي بأطرافه التي تدعي تطبيق الديمقراطية العالمية وحقوق الإنسان؟ وهل تلك الثورات كانت بمثابة الكاشف عن ضرورة إحداث تغير عالمي أم أنها المُعزز لتحقيق التغير العالمي المُثار بالفعل؟ وعليه استحضر النص أهمية إرادة الشعوب في العالم الثالث (الإسلامي والعربى نموذجًا) في تحقيق التغير انطلاقًا من حواضنه الحضارية الجامعة لمفاهيم الرحابة الإنسانية لمعالجة مشكلات الداخل والخارج.